الصباح AL-SABAH
المحلية
www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الثامنة عشرة | 17 يونيو 2025 م | 21 ذي الحجة 1446 هـ | الثلاثاء | No. 5204

الاجتماع الاستثنائي الـ 48 لـ«المجلس الوزاري» بحث تطورات الأوضاع في المنطقة برئاسة اليحيا

«الوزاري الخليجي»: تفعيل مركز مجلس التعاون لإدارة حالات الطوارئ

البديوي: منع الانزلاق إلى أي صراع يهدد استقرار الخليج والعالم

اتخاذ جميع الإجراءات الوقائية اللازمة على المستويات البيئية والإشعاعية كافة

اليحيا مترئسا الاجتماع الوزاري وإلى جانبه نائب وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر

جانب من الاجتماع عبر الاتصال المرئي

- ملتزمون بالتهدئة ونجدد الدعوة لجميع الدول للامتناع عن أي أعمال عسكرية
- المؤشرات الفنية لاتزال ضمن النطاق الآمن ولم يُرصَد ما يدعو للقلق
- استمرار حالة الاستنفار الكامل ضمانا لأعلى درجات الجاهزية وترسيخا لليقظة
- المنطقة شهدت في الأيام الأخيرة تصعيداً غير مسبوق ووضعا بالغ الخطورة
- هجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي على إيران زادت حدة التوترات في الإقليم
- تلافي آثار استهداف المنشآت النووية لما لها من آثار محتملة على البيئة الإقليمية
- مجلس التعاون نشأ على قيم التضامن ويرى في الاستقرار دعامة لأمن شعوبه ومصالحها
- سيناريوهات مبهمة ومقلقة قوضت فرص المسارات السياسية وأوقفت الدبلوماسية

"الرياض" – "وكالات": ترأس وزير الخارجية رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالله اليحيا أمس الاجتماع الاستثنائي الـ48 لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي عبر الاتصال المرئي.

وقال الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي إن المجلس الوزاري لمجلس التعاون ناقش تطورات الأوضاع في المنطقة.

وذكر الأمين العام خلال كلمته أن المنطقة شهدت الأيام الأخيرة تصعيدا بالغ الخطورة وغير مسبوق بسبب هجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي على أراضي الجمهورية الإسلامية الإيرانية والرد عليها من قبل إيران، مما زاد من حدة التوترات في الإقليم والمنطقة، وفتح الباب أمام سيناريوهات مبهمة ومقلقة، قوضت فرص المسارات السياسية، وأدت إلى توقف وانهيار جهود الحوار والديبلوماسية، الأمر الذي حدا بكل دول المجلس للتنديد بالعمليات العسكرية الإسرائيلية في حينها.

وأشار البديوي إلى عدد من التداعيات والتحديات التي قد تواجه دول مجلس التعاون نتيجة هذه التطورات المتسارعة، ومنها الآثار المترتبة على أي تصعيد قد يطول المنشآت النووية لما لها من آثار محتملة على البيئة الإقليمية والبنية التحتية الحيوية، بالإضافة إلى امتداد تلك الآثار على الجوانب الاقتصادية، وإمكانية تعطيل سلاسل الإمداد وحركة التجارة والطاقة وتهديد سلامة الممرات المائية الحيوية.

كما ذكر الأمين العام أنه في هذه الظروف الدقيقة، ومع ما قد ينجم عنها من تداعيات فنية وبيئية خطيرة نتيجة أي استهداف للمنشآت النووية، نؤكد أن الأمانة العامة لمجلس التعاون، وفي استجابة فورية تجسد وعيا دقيقا بخطورة الوضع الراهن، وتنفيذا مباشرا التوجيهات وقرارات المجلس الأعلى في تعزيز منظومات الاستجابة للطوارئ، تم تفعيل مركز مجلس التعاون لإدارة حالات الطوارئ، لاتخاذ جميع الإجراءات الوقائية اللازمة على المستويات البيئية والإشعاعية كافة، ومتابعة المؤشرات الفنية بدقة، وذلك بالتنسيق الكامل مع الجهات المختصة في الدول الأعضاء، وعبر منظومات الإنذار المبكر، مع إصدار التقارير الفنية فور توافرها، ونشر البيانات المتعلقة بها، وقد تم إصدار البيان الأول في هذا الجانب لوسائل الإعلام، ومشيرا في هذا السياق إلى أن المؤشرات الفنية حتى هذه اللحظة لاتزال ضمن النطاق الآمن، ولم يرصد ما يدعو للقلق، مع استمرار حالة الاستنفار الكامل ضمانا لأعلى درجات الجاهزية وترسيخا لليقظة المستمرة التي يتطلبها الموقف.

واختتم البديوي كلمته بالتأكيد على أن مجلس التعاون نشأ على قيم التضامن والعمل الجماعي، وظل يرى في الاستقرار دعامة أساسية لأمن شعوبه ومصالحها، ويواصل التزامه بتهدئة التوترات وتمكين الحوار ومنع الانزلاق إلى أي صراع يهدد استقرار الخليج والعالم، ونجدد من هذا المنبر دعوتنا لجميع الدول والأطراف إلى ضبط النفس، والامتناع عن أي أعمال عسكرية، تفاديا لانزلاق خطير نحو صراع أوسع لا يمكن التنبؤ بنتائجه أو السيطرة عليه.

على صعيد متصل صدر بيان عن الاجتماع الوزاري وجاء في نصه مايلي:

في ضوء تطورات الأوضاع في المنطقة، والاعتداءات الإسرائيلية على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، عقد المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعه الاستثنائي الثامن والأربعين، عبر الاتصال المرئي، في يوم الاثنين 20 ذو الحجة 1446هـ الموافق 16 يونيو 2025م، برئاسة عبدالله اليحيا، وزير الخارجية بدولة الكويت، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومشاركة:خليفة شاهين المرر، وزير دولة بوزارة الخارجية، بدولة الإمارات العربية المتحدة. ود. عبد اللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية، بمملكة البحرين. وسمو الأمير فيصل بن فرحان آل سعود وزير الخارجية بالمملكة العربية السعودية.

و بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي وزير الخارجية بسلطنة عمان. و الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بدولة قطر.

و الشيخ جراح الجابر الأحمد الصباح، نائب وزير الخارجية بدولة الكويت.وجاسم محمد البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبعد مناقشة هذه التطورات، تم التوصل إلى ما يلي:

1. أدان المجلس الوزاري الاعتداءات الإسرائيلية على الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تمس سيادتها وأمنها، وتمثل انتهاكا صريحا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مؤكداً على ضرورة العودة إلى المسار الدبلوماسي.

2. أعرب المجلس الوزاري عن ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار، للمحافظة على أمن واستقرار المنطقة، وبذل كافة الأطراف جهوداً مشتركة للتهدئة واتخاذ نهج الدبلوماسية كسبيل فعال لتسوية النزاعات، والتحلي بأقصى درجات ضبط النفس وتجنيب المنطقة وشعوبها مخاطر الحروب.

3. أكد المجلس الوزاري على أهمية الدور الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الأمن الوقائي، محذراً من أثار ضرب المنشآت النووية لما له من مخاطر بشرية وبيئية جسيمة، والذي يعد تهديداً للسلامة ولنظام الضمانات الشاملة، ومخالفاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، التي تمنع استهداف المنشآت النووية.

4. طالب المجلس الوزاري مجلس الأمن والمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياتهم نحو الوقف الفوري لهذه الحرب ومنع التصعيد، لما له من تداعيات خطيرة على السلم الإقليمي والدولي، والدفع باتجاه مواصلة المفاوضات الأمريكية-الإيرانية بشأن الملف النووي الإيراني، بوساطة سلطنة عمان.

5. أكد المجلس الوزاري على ضرورة الالتزام بالأسس والمبادئ الأساسية المبنية على ميثاق الأمم المتحدة ومواثيق القانون الدولي، ومبادئ حسن الجوار، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل الخلافات بالطرق السلمية، وعدم استخدام القوة والتهديد بها.

6. أكد المجلس الوزاري على أهمية الحفاظ على الأمن البحري والممرات المائية في المنطقة، والتصدي للأنشطة التي تهدد أمن واستقرار المنطقة والعالم، بما في ذلك استهداف السفن التجارية وتهديد خطوط الملاحة البحرية والتجارة الدولية، والمنشآت النفطية في دول المجلس.

جانب من المناقشات

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي

دول مجلس التعاون بحثت الجوانب الإدارية والمالية والإستراتيجية الخليجية للأمن الغذائي

نظمت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية أمس الاجتماع الاستثنائي للوكلاء المعنيين بالزراعة والامن الغذائي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمناقشة الجوانب الادارية والمالية والاستراتيجية الخليجية للأمن الغذائي.

وقال المدير العام للهيئة سالم الحاي خلال كلمته الافتتاحية إن هذا الاجتماع الاستثنائي ينعقد في ظل تحديات متسارعة قد تهدد أمن الغذاء والماء على مستوى العالم وفي المنطقة الخليجية على وجه الخصوص.

وأضاف الحاي أن الاجتماع سيتم فيه تحديد مسار مشترك يعكس الارادة الجماعية في حماية مستقبل شعوب الخليج من خلال تعزيز منظومة الأمن الغذائي الخليجي وتحقيق الاكتفاء الذاتي المستدام عبر رؤى استراتيجية ومشروعات قابلة للتنفيذ نابعة من الواقع ومبنية على تضامن وتكامل دول المجلس.

وأوضح أن هذا الاجتماع يمثل محطة مهمة لتوحيد الجهود وتوجيه الطاقات نحو حلول عملية تواجه التحديات الكبرى مثل ندرة الموارد المائية وتغير المناخ وتذبذب سلاسل الإمداد العالمية موضحا أنها تحديات لا تعترف بالحدود ولا تحتمل التأجيل.

وذكر أنه سيتم تناول محاور في غاية الأهمية أبرزها تعزيز التعاون المؤسسي والفني بين الدول الأعضاء وتبادل الخبرات والتجارب في مجالات الزراعة والإنتاج والتصنيع الغذائي وتسريع تنفيذ الاستراتيجيات الخليجية المشتركة ودراسة الحلول المبتكرة القائمة على الزراعة الذكية والتقنيات الحديثة وتحديد العقبات التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي ووضع آليات جماعية لمعالجتها.

وأشار الحاي إلى أن التجارب السابقة أثبتت أن العمل الخليجي المشترك قادر على إحداث فرق نوعي حين يتوافر له التخطيط الجاد والإرادة الصادقة مثمنا في الوقت ذاته دور المملكة العربية السعودية الشقيقة فيما ستقدمه من مشروع استراتيجي طموح في هذا الاجتماع والتطلع ليكون نموذجا يحتذى به لتعزيز الوعي نحو تحقيق الأمن الغذائي المشترك.